

## من يناير لأبريل 2015.. مهلة أخيرة لشركات الأشخاص لتوفيق أوضاعها

تتجه وزارة التجارة والصناعة لمنح مهلة أخيرة لشركات الأشخاص «غير المساهمة» التي انتهت المدة الزمنية لتوفيق أوضاعها خلال سبتمبر الماضي. وقال مسؤول في الوزارة لـ «الأنباء» إن الوزارة ستبدأ في استقبال طلبات تجديد تراخيص هذه الشركات خلال الفترة من 1 يناير إلى نهاية أبريل من العام 2015، موضحاً أنها مهلة أخيرة على أن تقوم الوزارة بعد هذه الفترة بإصدار قرار وزاري يقضي بإلغاء تراخيص هذه الشركات خاصة التي مضى عليها سنة من دون تجديد تراخيصها.

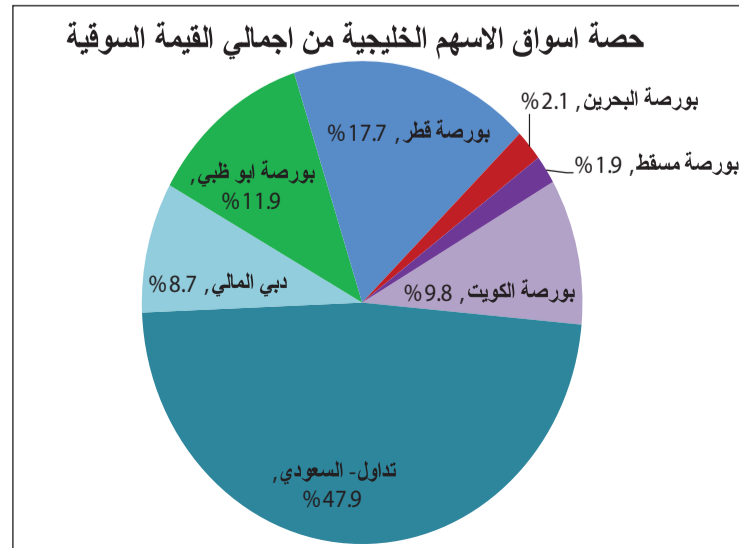
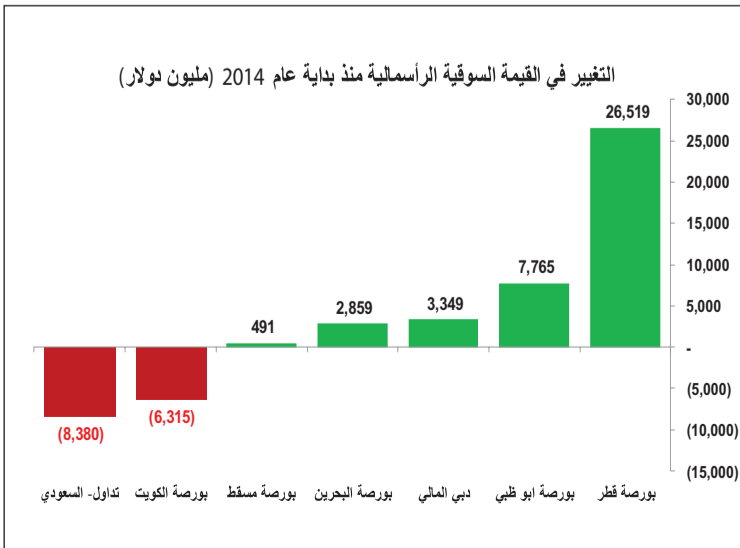
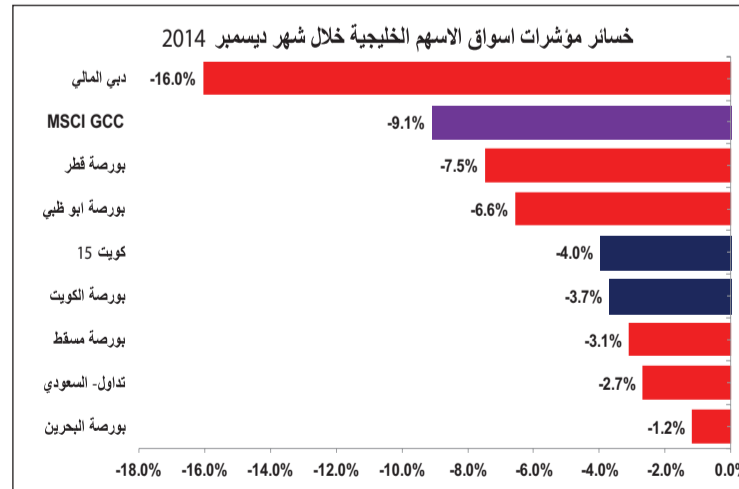
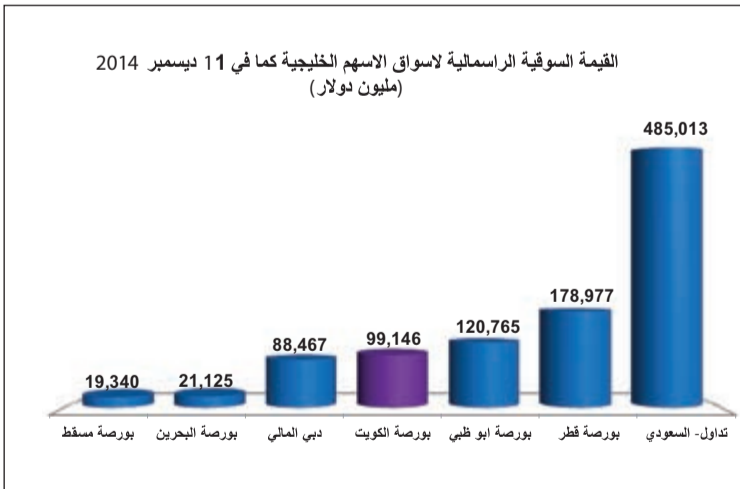
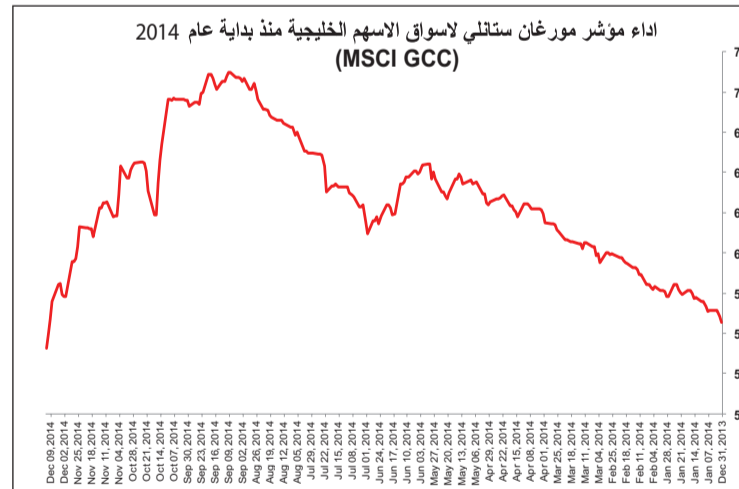
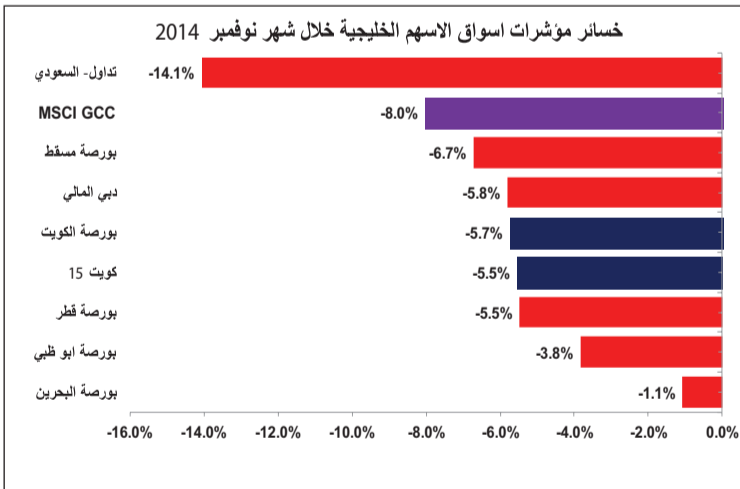
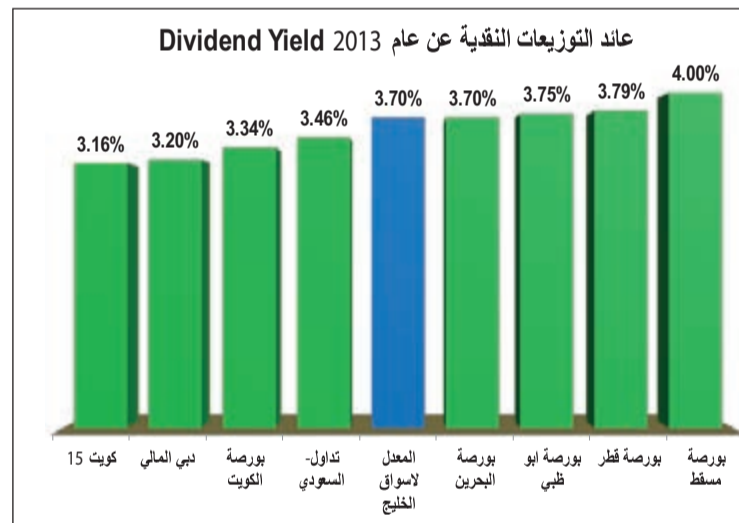
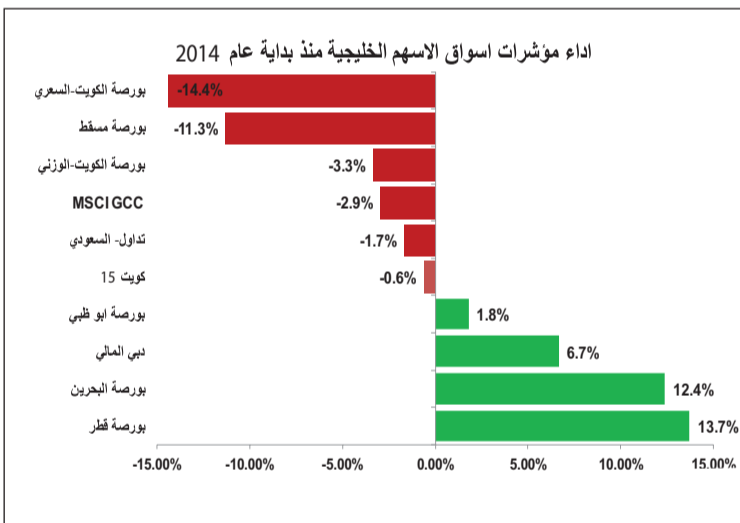
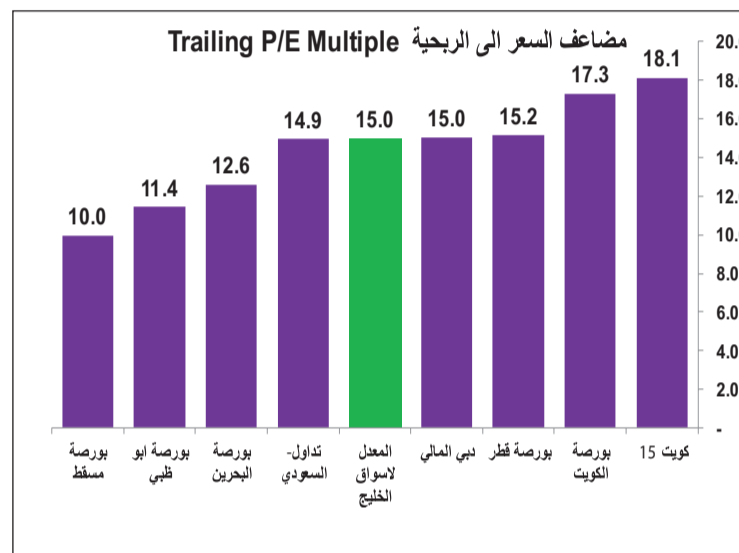
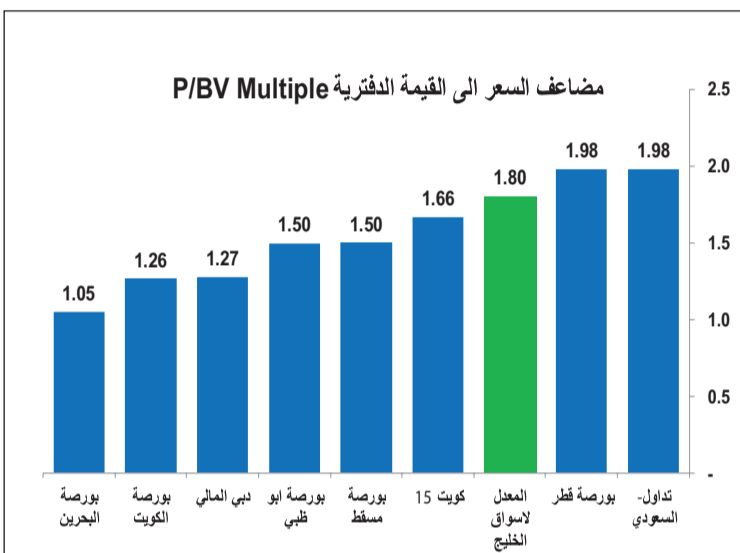
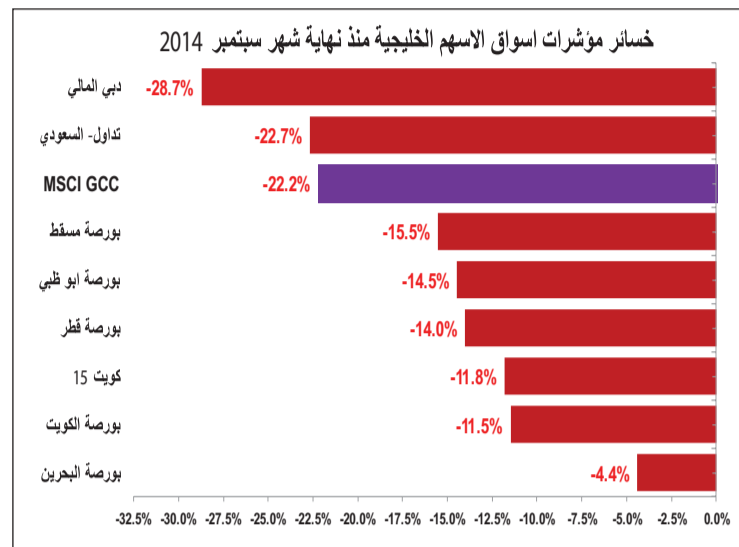
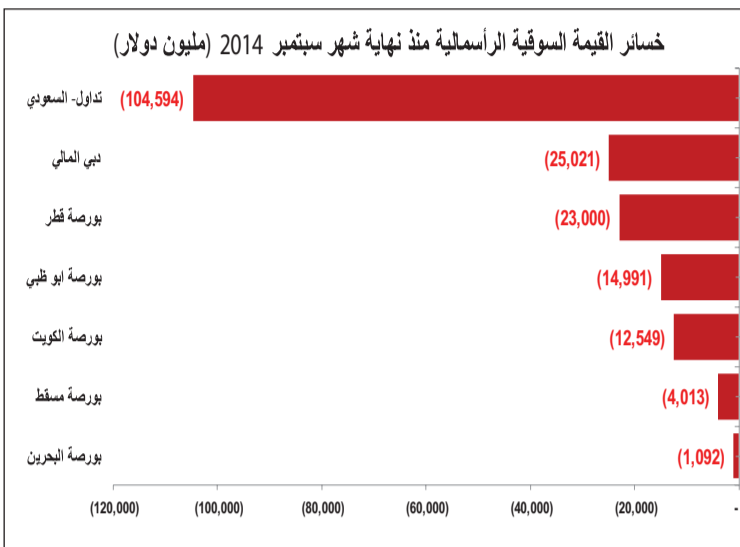
● **عاطف رمضان**

# الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

185 مليار دولار خسائر البورصات الخليجية في 3 أشهر.. و 12,5 مليار دولار خسائر البورصة الكويتية وفقدان كل مكاسب 2014

## هكذا حرق النفط.. الأسهم



السوق وتكلفة استخراجها في انخفاض نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، وكذلك الطلب على الطاقة البديلة والصدقية للبيئة فسي ازدياد وليس من الطبيعي أن يرتبط أداء الأسواق المالية الخليجية بتلك الظاهرة النفطية على الرغم من أهميتها في الاقتصادات وتأمين الجزء الأكبر من الموارد المالية للدول للإنتاج الرأسمالي على المشاريع الاقتصادية الحيوية.

هذا، وتتمتع أسواق الأسهم الخليجية بأساسيات قوية والأداء المالي لشريحة كبيرة من الشركات المدرجة صحي وتشغيلي، وتشهد الأرباح نمواً جيداً ومستداماً كما يتبين من النتائج المالية للأشهر التسعة الأولى من عام 2014 والأسواق الخليجية في المسار الصحيح للارتقاء إلى مرتبة الأسواق المتطورة والفعالة (Efficient Markets)، فقد ارتفعت أرباح الشركات المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 بنسبة 12,5٪ لتسجل 55 مليار دولار، وتتداول جميع أسواق الأسهم عند تقييمات جانبية للاستثمار بمتوسط مضاعف الخليجية يساوي 15 مرة.

أما بورصة الكويت فخسائرها كبيرة منذ نهاية شهر سبتمبر وسط سيولة ضعيفة جداً لم يتخطى معدلها اليومي الـ 24 مليون دينار منذ بداية السنة، فقد خسر المؤشر الوزني 11,65٪ من قيمته، وذلك مؤشر كويت الذي خسر 11,8٪، وبالتالي خسرت القيمة السوقية الإجمالية للبورصة نحو 12,5 مليار دولار، وتخلي السوق عن مكاسبه التي حققها خلال السنة والتي وصلت إلى 485 مليار دولار بعد أن كان قد ارتفع بنحو 123 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من 2014، وجاءت هذه الخسائر على الرغم من ارتفاع أرباح الشركات المدرجة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 بنسبة 12٪ لتسجل 94,3 مليار ريال سعودي (25 مليار دولار) وبالتالي انخفضت تقييمات السوق ليسجل مضاعف السعر إلى الربحية نحو 15 مرة ومضاعف السعر إلى القيمة الدفترية يساوي 1,98 مرة. وحتى تاريخ 11 ديسمبر تجذرت أرباح سوق الأسهم السعودي منذ بداية السنة ليسجل مؤشره خسارة نسبتها 1,66٪ بعد أن سجل المؤشر أعلى أداء حتى 9 سبتمبر 2014 بنسبة 31٪.

سوق دبي أما سوق دبي المالي، وعلى الرغم من عدم اعتماد اقتصاد إمارة دبي على القطاع النفطي، فكان أكبر الخاسرين، حيث تعمدت خسائرها منذ نهاية شهر سبتمبر ليخسر المؤشر العام للسوق نحو 28,7٪ وخسرت قيمته السوقية نحو 25 مليار دولار لتسجل 88,5 مليار دولار، وذلك نتيجة تركيز سيولة المضاربين في السوق والإموال الأجنبية الساخنة. وبالتالي تخلى السوق عن جزء كبير من مكاسبه، ويقي مرتفعاً فقط بنسبة 6,68٪ منذ بداية السنة بعد أن كانت وصلت أرباحه القياسية إلى 59,5٪ حتى شهر مايو 2014. الأسعار أصبحت مغرية بعد الانخفاض في الأسعار وارتفاع أرباح الشركات المدرجة بنسبة 42٪ لتسجل خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 نحو 17,7 مليار درهم (4,8 مليار دولار)، حيث يتداول السوق حالياً عند مضاعف سعر إلى الربحية يساوي 15 مرة ويعتبر الأفضل مقارنة مع التقييمات التاريخية.

سوق أبوظبي أما سوق أبوظبي للأوراق المالية فقد خسر مؤشره العام منذ نهاية شهر سبتمبر نحو 14,5٪ وبالتالي خسر السوق نحو 15 مليار دولار لتسجل قيمته السوقية حالياً نحو 121 مليار دولار، ومع تلك الخسائر

المحرج المالي تناول تحليل خاص لـ «الأنباء» ما حدث في أسواق الأسهم الخليجية خلال الفترة الماضية، مبيّناً أن بورصات الخليج تعرضت منذ نهاية شهر سبتمبر 2014 إلى خسائر كبيرة وغير مبررة في أداء مؤشرات الرئيسية والقيمة السوقية وسقطت تداولات عشوائية هبطت بأسعار الأسهم القنادية والتشغيلية إلى مستويات لم تكن متوقعة خلال السنة الحالية، ولم تعكس النتائج المالية الجيدة التي حققتها الشركات المدرجة في تلك الأسواق. والسبب الرئيسي وراء هذا الهبوط غير المبرر هو تهاوي أسعار النفط بشكل مفاجئ، حيث خسر برميل سلة نفط أوبك نحو 44,5٪ عن أعلى مستوى سجله خلال السنة الحالية في شهر يونيو ليسجل حالياً 61,35 دولاراً للبرميل كما في 10 ديسمبر 2014 نزولاً من أعلى مستوى سجله في 20 يونيو 2014 حين بلغ 110,5 دولاراً للبرميل، وهو حالياً في أدنى مستوى له منذ سبتمبر من عام 2009. فقد خسرت أسواق الأسهم الخليجية مجتمعاً نحو 185 مليار دولار من قيمتها الرأسمالية السوقية منذ نهاية شهر سبتمبر 2014 لتسجل قيمتها السوقية الإجمالية كما في 11 ديسمبر 2014 نحو 1,01 تريليون دولار وتقلص أرباحها منذ بداية السنة إلى 26 مليار دولار، حيث اختبرت السقوط الحرج في مؤشراتها الذي يذكر المستثمرين مجدداً بالآزمة المالية العالمية وما تلاها من خسائر أسواق المال. وانخفض مؤشر MSCI لأسواق الأسهم الخليجية بنسبة 22,2٪ منذ نهاية سبتمبر وبالتالي تخلى عن أرباحه منذ بداية السنة خاسراً 2,9٪ بعد أن وصلت مكاسبه منذ بداية السنة وحتى 9 سبتمبر إلى نحو 28٪. وصحيح أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على حد كبير على القطاع النفطي تصل إلى 60٪ في الكويت و 49٪ في السعودية و 55٪ لقطر و 39٪ للإمارات و 45٪ لعُمان، وكذلك الإيرانية العامة لتلك الدول تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة 94٪ للكويت و 90٪ للسعودية و 76٪ لدولة الإمارات و 70٪ لقطر، لكن الأسواق تفاعلت بشكل سلبي جداً ومبالغ فيه، وغالبي المستثمرين في ردة الفعل العشوائية والنفسية وغير المدروسة نتيجة هبوط أسعار النفط، حيث تخلوا عن الأسهم الدفاعية والبنوك بالإضافة إلى الأسهم المرتبط أداؤها بأسعار النفط وخاصة البتروكيماويات، فالنفت سلعة حيوية يحددها العرض والطلب، وعلى المستثمر أن يدرك أن قوانين اللعبة تغيرت في أسواق النفط، فالنفت الصخري على الرغم من ارتفاع كلفة استخراجها دخل

سوق الكويت

مؤشر MSCI لأسواق الأسهم الخليجية يفقد 22٪ ليتحول خاسراً منذ بداية 2014

البورصة الكويتية ثاني أرخص سوق خليجي بمضاعف السعر إلى القيمة الدفترية ردة الفعل العنيفة لا تنبالي بوجود أرباح 55 مليار دولار بالأسهم الخليجية